فراس عزيز ديب

تبادل للأسرى أم تبادل للتفاهمات.. الولايات المتحدة - إيران والمواجهة المستحيلة!

في وقت كانت فيه المواقع الإخبارية تضج بأخبار التحشيد الأميركي في المنطقة مروراً بقرع طبول حرب لا أحد يعلم من أين أتى بها مروجوها، وصولاً لفكرة حصول صدام إيراني – أميركي واندلاع مواجهة شاملة ومباشرة، خرجت وسائل الإعلام لتتحدث عن اتفاق أميركي – إيراني لتبادل أسرى معتقلين لدى إيران بأموال إيرانية مجمدة، وفق العقوبات الأميركية، هذا الإعلان أصاب المصفقين لكل طرف بالضياع، وانتقلوا من سياسة الترويج لقدرة هذا الطرف أو ذاك على جر الخصم نحو المواجهة واعتباره انتصاراً، إلى سياسة الترويج للانتصار الدبلوماسي عبر الوصول إلى هذا الاتفاق، ولأن جميع الأطراف اليوم باتت تعيش زمن الانتصارات الوهمية، فإننا شهدنا مع هذا الحدث سيناريو باتت مكرراً حد الملل، سيناريو يعيد للأذهان الكثير من المغالطات التي يتجاهلها البعض ويمتعض من طرحها البعض الآخر، لكن في كل مرة ترتفع فيها حدة الخطابات الأميركية – الإيرانية وتنتهي باتفاقٍ ما، هذه المغالطات يمكننا تلخيصها بما يلي:

أولاً: المواجهة المستحيلة

في العودة إلى تاريخ الحروب عبر العالم، لا يوجد حرب بدأت إلا بعد إخفاق الجهود الدبلوماسية لتفاديها، هذه الجهود كانت تتركز حول الوصول إلى حل وسط في النقاط الخلافية بين طرفي النزاع، هنا يسحب فتيل الحرب لتبدأ حرب من نوع آخر، تستخدم فيها جميع الأدوات غير العسكرية، ولا تكون مهمتها انتصار طرف على آخر بالضربة القاضية، على العكس، هي حرب يبدو فيها الطرفان مقتنعين بحتمية وجود كل منهما ضمنياً وإن كانوا ظاهرياً يحلم كل منهم بإزالة الآخر، لكن ما هو أبعد من ذلك أن يكون وجود كل منهما ضرورة للآخر، شكلاً عبر إيجاد آلية صراع مغلقة تتيح لهذه الدولة أو تلك فرض دورها الإقليمي أو الدولي أو ضمناً عبر لعب كل منهما على نقاط التوافق بينهما ولو سراً، لأن هذه النقاط تشكل نقاط قوة لطموحات كل منهما، هو تجسيد لعبارة «العدو الذكي أفضل من صديق غبي»، هذه الحقائق يمكننا بواقعية مطلقة بعيداً عن العواطف إسقاطها على العلاقات الأميركية – الإيرانية، إذ لا يمكن لأي تنافس بينهما أن ينتهي إلى صراع عسكري إن لأن كلاً منهما يعي مكامن قوة الآخر، أو عندما يكون كلاهما مقتنع بحدود التنافس ومسارات الصدام غير العسكرية، هنا سنسقط جميع الشعارات التي هي بالأساس وسيلة للعب على المشاعر لا أكثر، ربما إننا نعيد صياغة هذه المصطلحات في كل مرة تعود الرواية الأميركية – الإيرانية لقرع طرف بالضياع، وانتقلوا من سياسة الترويج لقدرة هذا الطرف أو ذاك على جر الخصم نحو المواجهة واعتباره انتصاراً، إلى سياسة الترويج للانتصار الدبلوماسي هي ليست إلا هذا الاتفاق، ولأن جميع الأطراف اليوم باتت تعيش زمن الانتصارات الوهمية، فإننا شهدنا مع هذا الحدث سيناريو باتت مكرراً حد الملل، سيناريو يعيد للأذهان الكثير من المغالطات التي يتجاهلها البعض ويمتعض من طرحها البعض الآخر، لكن في كل مرة ترتفع فيها حدة الخطابات الأميركية – الإيرانية وتنتهي باتفاقٍ ما، هذه المغالطات يمكننا تلخيصها بما يلي:

أولاً: الواجهة المستحيلة

في العودة إلى تاريخ الحروب عبر العالم، لا يوجد حرب بدأت إلا بعد إخفاق الجهود الدبلوماسية لتفاديها، هذه الجهود كانت تتركز حول الوصول إلى حل وسط في النقاط الخلافية بين طرفي النزاع، هنا يسحب فتيل الحرب لتبدأ حرب من نوع آخر، تستخدم فيها جميع الأدوات غير العسكرية، ولا تكون مهمتها انتصار طرف على آخر بالضربة القاضية، على العكس، هي حرب يبدو فيها الطرفان مقتنعين بحتمية وجود كل منهما ضمنياً وإن كانوا ظاهرياً يحلم كل منهم بإزالة الآخر، لكن ما هو أبعد من ذلك أن يكون وجود كل منهما ضرورة للآخر، شكلاً عبر إيجاد آلية صراع مغلقة تتيح لهذه الدولة أو تلك فرض دورها الإقليمي أو الدولي أو ضمناً عبر لعب كل منهما على نقاط التوافق بينهما ولو سراً، لأن هذه النقاط تشكل نقاط قوة لطموحات كل منهما، هو تجسيد لعبارة «العدو الذكي أفضل من صديق غبي»، هذه الحقائق يمكننا بواقعية مطلقة بعيداً عن العواطف

ثانياً: العقوبات الاقتصادية

يقال إن الهدف من العقوبات الاقتصادية هو خنق الحكومات، لكن هذا الكلام يمكن تطبيقه على الدول غير المنتجة ما للكتلة، سورية مثلاً قبل الحرب الكونية كانت تحت العقوبات لكنها شهدت نهضة اقتصادية وعمرانية غير مسبوقة جعلت أثر العقوبات لا يذكر بسبب الاكتفاء غير المسبوق الذي كنا نعيشه حتى ضياع حقول النفط ومناطق زراعة القمح باحتلالها أميركياً، فخسرت خزانها الاقتصادي ما أدى لظهور أثر العقوبات على الحياة اليومية، ولا تبدو الحالة في إيران مختلفة عما كانت عليه في سورية، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تنوع روافد الاقتصاد الإيراني التي لا تعتمد على النفط فقط، أي إن ما أنفقَ إيران من الانهيار الاقتصادي امتلاكها لكل مقومات الإنتاج الداخلي، لكن في المقابل وبعيداً عن الأثر المباشر للعقوبات دعونا نفكر بالآثار غير المباشرة، بما فيها فكرة الصراع مع الدولار.

دائماً ما تعطينا الحياة درساً في التمييز بين الطموح والواقع، هذا الأمر ينسحب على الحالة الشخصية، إذ لا يمكن لنا الطلب من طالب بإمكانات بسيطة، أن يحقق العلامة الكاملة في شهادة الدراسة الثانوية مثلاً، هذا الأمر ينسحب أيضاً على الكثير من المواقف بما فيها العلاقات بين الدول والتنافس فيما بينها وصولاً إلى الصراعات غير العسكرية التي تتجسد في وقتنا الحالي باقتلاع سلاح العقوبات الأميركية عبر الرغبة بالتخلص من هيمنة الدولار ودوره السلبي في فرض الإرادة السياسية للإدارات الأميركية المتعاقبة ليصبح السؤال الفعلي:

هل إن التخلص من هيمنة الدولار حديث قابل للتحقق؟

على المستوى الشخصي أتمنى أن آتام وأستيقظ لأجد هيمنة الدولار ولّت الأدبار، لكن الواقع لم يشأ بعكس ذلك فهو على الأقل يعطينا فكرة بأن هذا الأمر ان تم، فإنه بحاجة إلى عقود من الزمن، مع التأكيد هنا بأن هذا التخلص من هيمنة الدولار سيُقابله حكماً مشاكل اقتصادية كبيرة للدول التي تتبنى هذا النهج مع تحقيق شرط أساسي يتمثل بتأسيس عملة موحدة لكل هذه الدول على غرار العملة الأوروبية المشتركة، وليس عبر تعويم عملة إحداها لتكون بديلاً للدولار، لأننا عندها قد نكون خرجنا من مشكلة إلى أخرى، إذا ما سلمنا بأن الدول ليست جمعيات خيرية.

من جانب آخر يأتي هذا الاتفاق ليثبت لنا فرضية أن التخلص من هيمنة الدولار والمكابرة على أثر سلاح العقوبات الاقتصادية هو أشبه بالنوم في العسل، فالأموال المجمدة بقرار أميركي هي أموال إيرانية وبالدولار، ليس هذا فحسب، بل إن سلاح العقوبات الذي تستخدمه الولايات المتحدة بشناعة لا تقل عن شناعة استخدام السلاح النووي في هيروشيما، قد ينجح في فَرض الكثير، وهو للأمان قد نجح، وهنا علينا القبول بهذه المقاربة بعيداً عن العواطف، فإذا كان سلاح العقوبات لا يؤتي نتيجة، فلماذا قبلت إيران بالخضوع له سياسياً؟ المشكلة ليست بالدولار نفسه بقدر ما هي مشكلة مرتبطة بإمكانية خلق تكتل منافس للقوة الاقتصادية الأميركية لا يكون مصيره الفشل على غرار منظومة الاتحاد الأوروبي!

ثالثاً: الدروس المستفادة

في تموز من العام ٢٠٠٧، اجتمع السفير الأميركي في بغداد بيان كروكر مع السفير الإيراني حسين كاظمي، كان لهذا الاجتماع أثر كبير في إعادة مد جسور التواصل المنقطعة بين البلدين منذ اندلاع الثورة في إيران، يومها تحدث كروكر وبحضور السفير الإيراني عما سماه «تطابق في وجهات النظر بين الجانبين بما يتعلق بمستقبل العراق الفيدرالي والدستور الذي وزّع المحاصصة السياسية على أسس طائفية»، علماً أن اللقاء جاءَ يومها بصورة مفاجئة ومعاكسة لحدة التصريحات بين الطرفين بما فيها ادعاء البعض بأن إيران لن تترك العراق لقمة سائغة للأميركيين، وادعاء البعض الآخر بأن إيران هي المتآلي على أجندة الحروب الأميركية في المنطقة، أما الحقيقة فكانت ببساطة تخلص الطرفين من نظام صدام حسين!

إن استذكار هذا المشهد بإسقاطاته يبدو مهماً لنفهم فعلياً آلية بناء التفاهمات الدولية بمعزل عن فكرة أن في السياسة لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة، لكننا نتحدث هنا عما هو أهم، في السياسة ليس المطلوب تطابق وجهات النظر بين الأطراف المعنية، وليس المطلوب أن تكون على خط واحد مع الخصوم أو الأصدقاء، لأن الدول في النهاية تبحث عن مصالحها، ودعكم من الشعارات الرنانة لأن إيران والولايات المتحدة لن يوفرا فرصة للتفاهم بما يجعلهما يتمسكان بالحد الأعلى من المواقف، هناك حتى الآن من يتجاهل هذه المسلمة أو يرجحها فقط إلى العام ٢٠١٥، الموعد الذي تم فيه توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول ٥ +١، لكن في الحقيقة وهذا مثبت بسياق الأحداث التاريخية، منذ سقوط حكم الشاه، بأن ما كان يجمع الولايات المتحدة وإيران من تفاهمات معلنة أو غير معلنة أكثر مما يفرقهما، وهي نقطة تحسب لهما، لكن الاتفاق النووي جاء ببساطة ليعزز هذا التوجه، إذ لا تفاهمات مستحيلة بين الجميع والأهم من ذلك أن فكرة التمسك بآليات إدارة أي صراع أو خلاف بالمرتكزات ذاتها التي مضى على تطبيقها عقود، ستؤدي إلى خلل في مواضع الحق لأنها ستتحول إلى عبء، ربما لا يعجب هذا الكلام الكثير، لكني ببساطة اعتدتُ أن أضع العواطف جانباً عند الحديث في السياسة، لأن كلاً منهما لا يعترف بالآخر، والسياسة عدو للعواطف، الاعتراف الوحيد اليوم هو أن يستطيع تدوير الزوايا وحتى الشعارات لكي تكون مطواعة لما يقدم عليه من خطوات تجسد مصالح الدولة العُليا، أما من يريد لصق السياسة بالعواطف فسأدعوه بكل محبة بعدَ أشهر لمتابعة حلقة جديدة من مسلسل «اقتراب المواجهة الإيرانية – الأميركية».

ترى ما هو الاتفاق الذي سيتلو الحلقة القادمة؟! لن يطول الزمن حتى ندرك ذلك!

بعض الأردنيين يحاولون استغلال الزيارات إلى سورية للتهريب!

عمان: ٥٥ ألف سوري دخلوا للسياحة بعد التسهيلات

أعلن وزير الداخلية الأردني مازن الفرايا أمس، أن ٥٥ ألف سوري زاروا الأردن للسياحة بعد تسهيلات منحتها بلاده لهم، لافتاً إلى أن بعض الأردنيين يحاولون استغلال الزيارات إلى سورية للتهريب.

وخلال لقائه مجموعة من رجال الأعمال للحديث عن دور وزارته في خدمة المستثمرين قال الفرايا: إن «٥٥ ألف سوري تمكنوا من زيارة الأردن للسياحة سواء أكانوا قادمين من بلدهم أم من أوروبا، وذلك بعد تسهيلات منحها الأردن لهم. وذلك حسبما ذكر موقع قناة «المملكة» الأردني الإلكتروني.

وأوضح الفرايا، أن بلاده سهلت كثيراً من إجراءاتها للدخول وجزء منها يتعلق بالسوريين الموجودين خارج الأردن وتوطنوا خارجه، حيث سمح لهم بدخول الأردن لرؤية أهلهم إضافة لفتح مجال أمام المجموعات السياحية.

ورأى الفرايا أنه «مع تقدم الوقت يلمس المستثمرون والمواطنون (الأردنيون) تحسناً بمستوى الخدمات، مشيراً إلى أن «وزارة الداخلية سيادية فهي التي تسمح وتمنع دخول الأشخاص للبلاد».

وقلت الفرايا إلى أن الوزارة «تسعى لدخول أكبر عدد للأردن مع حفظ الأمن الوطني»، مشيراً إلى أن الوزارة «تمنح تأشيرة إلكترونية «online» لخمس سنوات ومتعددة الدخول ويمكن لصاحبها زيارة الأردن وقتما يشاء».

وبيّن أن «بعض الدول بحاجة لموافقات عند طلب التأشيرة»، متحدثاً عن أن «استحداث التأشيرة الإلكترونية هو جديد حيث كانت في الماضي فقط ٦ أشهر، أما الآن فهي متاحة لستة ولخمس سنوات إلكترونياً».

وفي حديثه عن الإقامة قال إنه «جرى توحيدها ويمكن تجديدها باليوم ذاته».

وتحدث الفرايا عن الطلب من البعثات الأردنية في الخارج بإعلام وزارة الداخلية «عمن يرغب بزيارة الأردن حتى نسهل عليه زيارته أو الاستثمار به»، مؤكداً أن «بعض الأردنيين يحاولون استغلال الزيارات إلى سورية للتهريب».

وفي الـ٣ من الشهر الماضي بحث الرئيس بشار الأسد مع وزير الخارجية والمغتربين الأردني أيمن خلال زيارته إلى دمشق العلاقات الثنائية بين الأردن وسورية.

وحينها أكد الصفدي، دعم بلاده للاستقرار في سورية واستعدادها للعمل مع الحكومة السورية في المجالات الثنائية التي تعزز التعاون بين البلدين، وتسهم في عودة اللاجئين السوريين.

وفي اليوم نفسه التقى وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مع الصفدي وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية والتطورات التي جرت بعد القمة العربية الأخيرة وملف عودة اللاجئين.

وعقب اللقاء، أكد الصفدي في تصريح صحفي أنه جرى الاتفاق على أن يكون هناك لقاءات بين وزيري النقل في البلدين، ولقاءات ثنائية أخرى تسهم في زيادة التعاون الذي ينعكس خيراً على البلدين والشعبين الشقيقين.

وكالات

الجيش اللبناني يوقف ٢٨٠ سورياً لمحاولتهم التسلل من وإلى لبنان بطريقة غير شرعية

الجيش اللبناني أوقف ١٥٠ سورياً لمحاولتهم دخول الأراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية (عن الانترنت)

بينما أعلن الجيش اللبناني، أنه أوقف ١٣٠ سورياً و٥ مواطنين لبنانيين لمحاولتهم التسلل عبر البحر، و١٥٠ آخرين لمحاولتهم دخول الأراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية اعتبرت الحملة الوطنية اللبنانية لإعادة النازحين السوريين أن عملية إعادة ١٠٩ مهاجرين سوريين من قبرص إلى لبنان، خرق لسيادة لبنان، وذلك بعدما أدانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قللها بشأن إعادة هؤلاء، زاعمة أن عمليات النقل هذه قد تؤدي إلى إعادة الأشخاص إلى بلد قد يواجهون فيه عدة مخاطر!

وأعلنت مديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني في بيان نقله موقع «النشرة الإلكتروني» اللبناني أمس، أنه «بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢ أوقفت دورية من مديرية المخابرات توازرها وحدة من الجيش في بلدة الشيخ زنّاد – عكار ١٣٠ سورياً و٤ مواطنين لمحاولتهم التسلل عبر البحر بطريقة غير شرعية باتجاه إحدى الدول الأوروبية، كما أوقفت الرأس المدبر للعملية المواطن (ش. س.)».

وأوضحت المديرية، أن التحقيق يوشر مع الموقوفين بإشراف القضاء المختص.

وأضافت المديرية: إنه تم تنفيذ مهمات مختلفة بمؤازرة مديرية المخابرات يومي الجمعة والسبت، نتج عنها توقيف ١٥٠ سورياً في بلدة شدرا ومنطقة خربة الرمان وطريق عام عندقت العوينات – عكار أثناء ترحيل اللاجئين السوريين القسرية من أراضيها في الآونة الأخيرة، باتجاه المناطق السورية التي تحتلها، تصل إلى أعلى مستوى لها خلال الشهر الجاري.

وشهدت المناطق المحتلة وصول الآلاف من السوريين المرحّلين قسراً منذ بداية العام الحالي، بالتزامن مع مضي الإدارة التركية في تطبيق سياسة التغيير الديمغرافي بالتعاون مع جمعيات «باكستانية وشيشانية وأخرى خليجية»، ضمن مخطط مدروس يهدف إلى توطينهم في بيوت المهجّرين عن ديارهم جراء قسراً عن ديارهم بفعل الاحتلال، في كل من بلدات وقرى سلوك، وحمام التركمان، والعلي باجليه، وكرمزارات.

وذكرت أنها وثّقت منذ مطلع بيان العام الماضي توطين الاحتلال التركي ما يقارب ٢٤ ألف شخص في تل أبيض.

وحسب مصدر محلي من المدينة المحتلة، فإنه يتم توطين هؤلاء في منازل المهجّرين الشرطة القبرصية.

وقالت الحكومة القبرصية: إن «عمليات الإعادة هذه تتم بشكل قانوني تماشياً مع الاتفاقية الثنائية التي وقعتها نيقوسيا ولبنان في ٢٠٠٤».

جاء ذلك، بعد أن أبدت مفوضية اللاجئين قلقها «بشأن عودة المهاجرين الـ١٠٩ من قبرص إلى لبنان دون تحديد ما سمته «إذا كانوا بحاجة إلى حماية قانونية أو تم ترحيلهم إلى وطنهم»، بحسب ما ذكر موقع «النشرة».

وقال مكتب المفوضية في قبرص: «إن عمليات الترحيل والنقل بين الدول من دون ضمانات قانونية وإجرائية للأشخاص الذين قد يحتاجون إلى حماية دولية تتعارض مع القانون الدولي والأوروبي».

وزعم المكتب أن «عمليات النقل هذه قد تؤدي إلى إعادة الأشخاص إلى بلد قد يواجهون فيه عدة مخاطر».

وقالت المتحدثة باسم مكتب المفوضية في لبنان ليزا أبو خالد: إن «المهاجرين الـ١٠٩ الذين أعيدوا من قبرص تم ترحيل معظمهم إلى سورية بعد تحقيق الجيش اللبناني معهم».

وكالات

تزايد التشليح وقطع الطرق في عفرين .. والفدى المالية باتت مورداً لفصائل أردوغان

الاحتلال التركي يوطن نحو ٢٤ ألف شخص في تل أبيض المحتلة منذ نيسان العام الفائت

وصل عدد الأشخاص الذين وطّنهم الاحتلال التركي في تل أبيض بريف الرقة منذ مطلع نيسان العام الماضي ما يقارب ٢٤ ألف شخص (عن الانترنت)

واصلت فصائل الاحتلال التركي انتهاكاتها وممارساتها القمعية بحق الأهالي، ووجدت في اللاجئين الذين ترحلهم سلطات إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان مورداً جديداً للثراء عبر اعتقالهم للحصول منهم على فدى مالية، في وقت وصل عدد الأشخاص الذين وطنهم في تل أبيض بريف الرقة منذ مطلع نيسان العام الماضي ما يقارب ٢٤ ألف شخص.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للاحتلال التركي اعتقلت ٧ أشخاص أحدهم من ناحية الشيخ حديد والبقية من قرية جلمة بريف جنديرس في ريف حلب الشمالي فور وصولهم لمناطقهم بعد ترحيلهم قسراً من تركيا على يد السلطات التركية، حيث تم اقتيادهم لأحد المراكز التابعة للشرطة العسكرية من دون معرفة مصيرهم حتى اللحظة، وذلك بهدف الضغط على ذويهم بغية الحصول على فدى مالية.

في الأثناء نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن شهود عيان أن مسلحين من «الشرطة المدنية» التابعة لفصائل الاحتلال قاموا بالتهجم على امرأة داخل بنك تركي في بلدة جنديرس المحتلة، مما أثار حالة من الغضب بين المواطنين الذين كانوا ينتظرون أمام البنك لقبض رواتبهم.

وأضاف الشهود أن مسلحي الشرطة أطلقوا النار في الهواء، كما قاموا بإطلاق رذاذ الفلفل الحار لتفريق جموع المواطنين، مما أدى إلى وقوع إصابات بينهم نساء.

كما تحدثت الوكالة في تقرير لها أنه وفي ظل الفلتان الأمني، كثرت خلال الآونة الأخيرة في منطقة عفرين المحتلة شمال حلب، عمليات تشليح المارة على الطرق الرئيسية والفرعية خلال الليل.

وأشارت إلى أن الطريق الواصل بين عفرين وراجو كان المسرح الأخير لمثل هذه العمليات التي غالباً ما يكون من ورائها أشخاص تابعون أو محسوبون على بعض الفصائل الموالية للاحتلال التركي.

من جهة ثانية ذكرت وكالة «هاوار» الكردية أن سلطات الإدارة التركية سرعت عمليات ترحيل اللاجئين السوريين القسرية من أراضيها في الآونة الأخيرة، باتجاه المناطق السورية التي تحتلها، وذلك بعدما أدانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قللها بشأن إعادة هؤلاء، زاعمة أن عمليات النقل هذه قد تؤدي إلى إعادة الأشخاص إلى بلد قد يواجهون فيه عدة مخاطر!

وأعلنت مديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني في بيان نقله موقع «النشرة الإلكتروني» اللبناني أمس، أنه «بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢ أوقفت دورية من مديرية المخابرات توازرها وحدة من الجيش في بلدة الشيخ زنّاد – عكار ١٣٠ سورياً و٤ مواطنين لمحاولتهم التسلل عبر البحر بطريقة غير شرعية باتجاه إحدى الدول الأوروبية، كما أوقفت الرأس المدبر للعملية المواطن (ش. س.)».

وأوضحت المديرية، أن التحقيق يوشر مع الموقوفين بإشراف القضاء المختص.

مع مواصلة الاحتلال التركي حرمان السكان منها

تحذيرات طبية من انتشار أمراض خطيرة في الحسكة بسبب أزمة المياه

مع مواصلة الاحتلال التركي للشهر الرابع على التوالي جريمته بحرمان أكثر من مليون مواطن من مياه الشرب في مدينة الحسكة ومحيطها، حذرت مصادر طبية في المحافظة أمس من انتشار أمراض «خطيرة» بين السكان، وذلك بسبب استخدام مياه غير صالحة للشرب.

وقالت المصادر حسب موقع «باسنيوز» الكردي: «يصل إلى مشافي الحسكة يومياً عشرات المراجعين يشتكون من الإسهال والتقيؤ والآلام البطنية الحادة، بالإضافة إلى الإصابات الجلدية، نتيجة استخدام مياه غير صالحة للشرب».

وأضافت: إن «السكان في الحسكة يلجؤون إلى استخدام مياه الآبار للشرب من دون إجراء التحاليل اللازمة من قبل الجهات المعنية إذا ما كانت تلك المياه صالحة للشرب أم لا».

وأشارت المصادر إلى أن «المياه تصل إلى المواطنين عن طريق الصهاريج، وأغلب هذه الصهاريج غير معقمة بسبب نقلها للمحروقات».

وأكدت أن أكثر من مليون شخص محرومون من المياه النظيفة في الحسكة بسبب صراع الاحتلال التركي ومليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» المرتبطة بالاحتلال الأميركي.

وحذرت المصادر من أن «المياه التي تستخدم حالياً قد تتسبب بانتشار أمراض خطيرة مثل الكوليرا وحمى التيفوئيد والإسهالات والدستنتاريا ومرض الكبد الوبائي، وأمراض أخرى».

بدورها ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن مشافي مدينة الحسكة يصلها معدلات غير مسبوقة في حالات الجفاف والتهاب معدة وأمعاء والتهابات جلدية والتهاب عين، وأمراض تنتقل عن طريق الطعام والشراب، ناجمة عن مياه الشرب التي لم يعرف مصدرها ويلجأ إليها الأهالي في ظل انقطاع مياه محطة علوك.

وتتفاقم معاناة مليون مدني سوري يوماً بعد يوم، في مدينة الحسكة، وضواحيها وبلدة تل تمر وقراها شرقي البلاد، في تأمين المياه الصالحة للشرب، بسبب ايقاف الاحتلال التركي ضخ المياه من محطة علوك الواقعة في ريف مدينة رأس العين المحتلة شمالي الحسكة.

وتطالب المنظمات الإنسانية بتحييد محطة علوك عن الصراعات السياسية والعسكرية، وإخضاع إدارتها إلى فريق متخصص تحت إشراف ورقابة دولية، وكف يد قوات الاحتلال التركي و«قسد» عنها.

وكالات

طهران أكدت أن تصاعد الإرهاب ناجم عن استمرار دعم بعض الدول له

دمشق: استهداف الاحتلال الأميركي وإرهابييه حافلة عسكرية بدير الزور جريمة لدعم داعش

الجيش العربي السوري استهدف بمدفعيته مواقع تنظيم «داعش الإرهابي» في البادية (عن الانترنت)

أكدت سورية أن جريمة قوات الاحتلال الأميركي وتنظيماتها الإرهابية باستهداف حافلة للجيش العربي السوري بريف دير الزور، أول من أمس ثاني في إطار التصعيد الأميركي ضد سيادة سورية واستقلالها في سياق دعم ورعاية الولايات المتحدة للتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي.

ونقلت وكالة «سانا» عن وزارة الخارجية والمغتربين قولها في بيان أمس: «ارتكبت قوات الاحتلال الأميركي (أول من أمس) جريمة جديدة حيث استهدفت هي وتنظيماتها الإرهابية حافلة تقل عدداً من عناصر الجيش العربي السوري جنوب شرق دير الزور ما أسفر عن استشهاد عدد من العسكريين وإصابة آخرين».

وأضاف البيان: «تؤكد الجمهورية العربية السورية أن هذا العدوان الإجرامي والإرهابي يأتي في إطار التصعيد الأميركي ضد سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها وفي سياق دعم ورعاية الولايات المتحدة الأميركية للتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي، وتوظيفها أدواتٍ وللميليشيات الانفصالية العميلة لها قادة لتنفيذ مخططاتها تجاه سورية والمنطقة، ولاسيما أن هذا العمل الإجرامي يتزامن مع النهب الأميركي المستمر لثروات سورية النفطية والزراعية وزيادة الضغوط الاقتصادية على الشعب السوري بهدف إطالة أمد احتلالها ومواصلة زعزعة أمن واستقرار المنطقة بأسرها».

وأوضحت أن هذه الحادثة الأليمة تذكرنا بالاعتداء الآثم الذي نفذته قوات الاحتلال الأميركي في ٢٠١٦/٩/١٧ على مواقع الجيش العربي السوري في جبل الثردة بريف دير الزور لتمكين تنظيم داعش الإرهابي من السيطرة على ذلك الموقع الذي دافعت عنه قواتنا بكل بسالة.

وختم البيان بالقول: «تؤكد سورية مجدداً عزمها على الاستمرار في حربها على الإرهاب للقضاء على فلوله، والتزامها بالعمل وفق القانون الدولي لتحرير أراضيها من الاحتلال الأميركي والإسرائيلي والتركي».

من جهتها أكدت طهران أمس أن تصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية في سورية مؤخراً ناجم عن استمرار الدعم الاستخباراتي والأمني واللوجستي للإرهابيين من قبل بعض الدول.

وحسب وكالة «تسنيم» الإيرانية أبان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني بشدة الهجوم الإرهابي الذي استهدف أول من أمس حافلة للجيش العربي السوري في ريف دير الزور، وأسفر عن استشهاد وجرح عدد من العسكريين.

وقال كنعاني: إن «الوتيرة المتصاعدة للهجمات والأعمال الإرهابية في سورية في الأشهر الأخيرة ناجمة عن استمرار الدعم الاستخباراتي والأمني واللوجستي للإرهابيين من بعض الدول، يهدف منع إرساء الاستقرار والأمن الكامل في هذا البلد»، مؤكداً ضامن إيران الكامل مع سورية حكومة وشعباً وجيشاً.

وأضاف كنعاني: إن «المساعدة في استمرار عمليات إرهابية تنظيم داعش والتكفيريين في سورية هي تصرف منسّق ومتكامل مع اعتداءات الكيان الصهيوني على سيادة ووحدة أراضي سورية، بغية تحقيق أهداف مشتركة للمتآمرين عليها».

وكالات

الطيران السوري - الروسي يغير في البادية ويقتل عدداً من الإرهابيين رداً على تحركاتهم الأخيرة

«فض الاشتباك» الروسي الأميركي يترسخ وميليشيات الأخير تنفي تعاونها مع نظيرتها التركية

حلب- خالد زنكلو

شهدت مناطق البادية السورية وشرق الفرات في الآونة الأخيرة تطورات خطيرة لجهة زيادة الاعتداءات الإرهابية على نقاط الجيش العربي السوري أدت إلى استشهاد ما يزيد على ٢٣ عسكرياً وجرح عدد آخر، الأمر الذي يضع العديد من إشارات الاستفهام حول جدوى ما يسمى بقوات التحالف التي تقودها واشنطن والتي تأخذ على عاتقها مهمة محاربة تنظيم داعش الإرهابي في بادية سورية، وإن كانت هذه القوات تدعم التنظيم أم تحاربه؟!

وعلى الصعيد السياسي وتتبعاً لمجريات الحوارات غير المعلنة والتي تنظم نتائجها تباعاً، هناك مؤشرات قد تؤدي إلى خفض تصعيد وانفراج في تحركات الاحتلال الأميركي، الذي ينخرط من تلك المناطق قواعد عسكرية غير شرعية له، لجهة الكف عن معزوفة إغلاق الحدود السورية العراقية عبر عملية عسكرية يشارك مليشياته للسيطرة على مدينة البوكمال ومعبر القائم فيها، وهو الوحيد الذي يربط سورية بالعراق براً.

والمتتبع للتطورات في تلك المناطق وانعكاسات التفاهمات الإقليمية والدولية حولها، يدرك حقيقة الغلو في إطلاق تصريحات إعلامية وتكهنات لا ترقى لحقيقة مصالح الدول الفاعلة على الأرض والساعية لحل المشكلات فيما بينها عبر الحوار أو خفض تصعيد تحركاتها على الأرض، للحيلولة دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، قد تنعكس على الإقليم بمجمله.

ورجحت مصادر مراقبة للوضع الميداني شرق وشمال شرق سورية، تضاؤل فرص الصدام العسكري في تلك المناطق مع توصل إدارة الرئيس الأميركي إلى قناعة بعدم جدوى أي عمل عسكري يغير خريطة السيطرة، ما دامت المفاوضات مستمرة مع الأردن والعراق، بانجاه البوكمال، ما ينزع قتيل أي مواجهة محتملة مع الجيش العربي السوري وحلفائه الذين استعدوا جيداً لمثل السيناريوهات التي تحاك ضدهم.

وأضافت: أول عامل يتمثل في التهدئة غير المعلنة منذ نحو أسبوعين بين قوات الجو الروسية والأميركية في مناطق التنف وشرق الفرات، إذ لم تسجل خروقات كبيرة ومتكررة لاتفاق «منع التصادم» في سماء تلك المناطق، كما هي عليه الحال في الشهرين الأخيرين، الأمر الذي يعزز صمود قواعد «فض الاشتباك»، واستمرار التواصل بين المسؤولين العسكريين للدولتين العظميين وبمنع تواصل الاستفزازات والتهم المتبادلة بين قواتنا الجوية.

أما العامل الثاني، وفق المصادر، فتجسد في نفي مترعم لباص مبيت أول من أمس قرب الميادين شرقي دير الزور أدى لاستشهاد كوكبة من جنود الجيش السوري، وكان الرد سريعاً من خلال غارات نفذها سلاح الجو السوري والروسي أدت حسب معلومات من مصادر معارضة إلى مقتل عدد من إرهابيي التنظيم.

وأضافت المصادر: إن ثلاثة عوامل برزت أخيراً، قد تحول دون مضي الاحتلال الأميركي في تحريك مليشياته من قواعده شرق نهر الفرات ومن منطقة التنف عند ملتقى الحدود السوري مع الأردن والعراق، باتجاه البوكمال، ما ينزع قتيل أي مواجهة محتملة مع الجيش العربي السوري وحلفائه الذين استعدوا جيداً لمثل السيناريوهات التي تحاك ضدهم.

وأضافت: أول عامل يتمثل في التهدئة غير المعلنة منذ نحو أسبوعين بين قوات الجو الروسية والأميركية في مناطق التنف وشرق الفرات، إذ لم تسجل خروقات كبيرة ومتكررة لاتفاق «منع التصادم» في سماء تلك المناطق، كما هي عليه الحال في الشهرين الأخيرين، الأمر الذي يعزز صمود قواعد «فض الاشتباك»، واستمرار التواصل بين المسؤولين العسكريين للدولتين العظميين وبمنع تواصل الاستفزازات والتهم المتبادلة بين قواتنا الجوية.

أما العامل الثاني، وفق المصادر، فتجسد في نفي مترعم لـ«الوطن» أن الاحتلال الأميركي بتبنيه وتدريبه لمسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي وتوفير مظلة حماية لهم داخل «منطقة الـ٥٥ كم» في محيط قاعدته غير الشرعية في التنف، يحقق مآربه الإجرامية من خلال دعم التنظيم بسبل البقاء ومحاربة الجيش العربي السوري في البادية السورية متراميه الأطراف، وهو ما حدث فجر الأربعاء الماضي بهجوم الإرهابيين على نقطة تفتيش للجيش السوري شرق مدينة الرقة ثم نصب كمين بينها عبر الجوار أو خفض تصعيد تحركاتها على الأرض، لحيلولة دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، قد تنعكس على الإقليم بمجمله.

وأضافت المصادر: إن ثلاثة عوامل برزت أخيراً، قد تحول دون مضي الاحتلال الأميركي في تحريك مليشياته من قواعده شرق نهر الفرات ومن منطقة التنف عند ملتقى الحدود السوري مع الأردن والعراق، باتجاه البوكمال، ما ينزع قتيل أي مواجهة محتملة مع الجيش العربي السوري وحلفائه الذين استعدوا جيداً لمثل السيناريوهات التي تحاك ضدهم.

وأضافت: أول عامل يتمثل في التهدئة غير المعلنة منذ نحو أسبوعين بين قوات الجو الروسية والأميركية في مناطق التنف وشرق ال